العدد (1876) السنة الثامنة - الخميس (12) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تأخير تشكيل الحكومة لا يصب بمصلحة أحد

السفير الإيطالي لـ المدى: ليس باستطاعة أي من دول الجوار الهيمنة على العراق

بمكتب عبارة عن خيمة سومرية. أكتظت زواياه بلوحات تحيلك إلى الماضي، وآثاث ترى فيه ما تبقى في الذاكرة من صناديق جداتنا الخشبية المزينة بمسامير فضية، أو ما نسميها قديماً بـ(الفاتية). وبابتسامة جميلة حملت في طياتها تواضعاً كبيراً استقبل السفير الايطالي في بغداد السيد موريسيو ميلاني المدى ليحاور صفحتها ضيف الخميس مبيناً لها أن على دول الجوار أن يلعبوا دوراً إيجابياً في استقرار العراق، مضيفاً أن مسؤولي تلك الدول يجب أن يدركوا أن لا أحد منهم يستطيع الهيمنة عليه، والقبول به كما هو عليه الآن وليس كما كان يوصف في السابق، ويرى ميلاني ضرورة أن تبذل جميع القوى السياسية جهودها في تشكيل الحكومة باسرع ما يمكن، لأن مسألة التأخير لا تصب في مصلحة أحد حسب قوله. وشدد السفير الايطالي على ضرورة مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في الحكومة دون تهميش أحد وفيما يلي نص الحوار:

حاوره: يوسف المحمداوي / ترجمة: عمار كاظم

السفير الايطالي موريسيو ميلاني

سفير ايطاليا في عدة عواصم اوروبية سابقاً

■ من هو موريسيو ميلاني؟

– منذ ربيع عام ٢٠٠٦ وانا امارس عملي كسفير لبلادي في جمهورية العراق، ومن اجل التوضيح فانا كنت الممثل الدائم لإيطاليا في لجنة الأمن والسياسة بالاتحاد الاوربي، وقبل ذلك كنت المدير العام لدائرة افريقيا في وزارة الخارجية الايطالية ،ومارست عملي كسفير في اثيوبيا، بعد ان كنت في هيئة وزارة الخارجية مسؤولا عن التعامل مع التشريع وشؤون البرلمان، وعملت مبعوثاً دبلوماسياً في عدة عواصم اوروبية مثل لندن و بلدان أخرى.

ولدت في روما في كانون الاول عام ١٩٤٧،لكن عائلتي تنحدرمن مدينة توسكانا.

حاصل على شهادة اكاديمية في القانون والاقتصاد وكذلك لدي شهادة خاصة في العلاقات الدولية وقد دخلت في العمل الدبلوماسي منذ عام ١٩٧٢.

حكومة ذات سيادة كاملة

■ مادمت منذ عام ٢٠٠٦ داخل المشهد السياسي العراقي كيف تقيم ماهو حاصل في التجربة الديمقراطية الحالية؟

– هناك تقدم كبير في هذا المجال على المستوى السياسي والامني لكن هذه العملية تحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى تكتمل وتنضج، واتذكر جيداً حين قدمت إلى هنا عام ٢٠٠٦ كانت التجربة تمر بظروف حرجة في ذلك الوقت، والحكومة ذات سيطرة محدودة على الوضع في البلد، وكانت اجزاء كبيرة من العراق تخضع لسيطرة المليشيات والمجاميع الارهابية، والقوات الموجودة على الارض متكونة بشكل رئيس من القوات الامريكية والقوات الدولية، وحتى مع تسلم العراق سيادته شكليا لكن في واقع الامر كانت امكانياته محدودة ،وخلال الاربع سنوات الاخيرة حدثت تغييرات كبيرة حيث اصبحت الحكومة قادرة على السيطرة تماما على الوضع الامني، والملف الامني انتقل بشكل تدريجي من القوات المتعددة الجنسيات إلى الحكومة العراقية. والان ممكن ان نقول حتى لو كانت الدولة العراقية ضعيفة لكنها حكومة ذات سيادة كاملة، وكذلك في مفهوم المصالحة الوطنية هناك تقدم كبير قد حصل. والجميع يتذكر انه في انتخابات عام ٢٠٠٥ لم يشترك عدد كبير من السنة فيها لكن في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في العام الماضي والانتخابات البرلمانية في هذا العام شاركت جميع مكونات الشعب العراقي، وهذا ما يمثل بالطبع مشاركة كاملة في العملية السياسية، و في نفس الوقت نرى هناك بوادر بدايات جيدة لعملية اعادة اعمار البلاد على الرغم من الوضع الامني غير المستقر تماماً، وعدم وجود القدرات في الكثير من إدارات الوزارات العراقية وهو ما لايسهل هذه العملية . كذلك فان النشاطات الاقتصادية قد تم اعادتها بشكل ايجابي لكن بالطبع مازال الوضع الامني يعاني من النقص في القدرات.

الخدمات غير مقنعة

■ ذكرتم أن غياب القدرات في الوزارات هو السبب في تلكؤ عملية الاعمارهل تقصد بذلك الفساد الاداري الذي غيب عنصر الكفاءة؟

– الفساد هو واحد من الاسباب ولكنه ليس كلها. لسوء الحظ فان الاداء في تقديم الخدمات مازال غير مقنع لذلك يشعر المواطنون حتى لو رأوا هذا التقدم من الناحية الامنية وبعض النواحي الحياتية المعنية، لكن تبقى لديهم مشاكل أخرى في مجالات الكهرباء والماء والخدمات الاساسية الاخرى، لذا فان عمل الحكومة الجديدة يجب ان يتركز في تعزيز الاستقرار في البلاد وفي مجال اعادة الاعمار.

■ على الرغم من مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في الانتخابات لكن الحكومة لم تتشكل لحد الان كيف تنظرون إلى هذا المشهد؟

– انها المشكلة الكبرى في الوقت الحاضر فبعد عدة اشهر على انتهاء الانتخابات لم تتشكل الحكومة، ومن الطبيعي كلما مر مزيد من الوقت كلما ازدادت الصعوبات، نحن نتفهم الوضع جيداً في بلد مثل العراق الذي يتكون من عدة اطياف، ومع الاخذ بنظر الاعتبار نتيجة الانتخابات يحتاج إلى حكومة تتضمن جميع مكونات الشعب العراقي والقوى السياسية الكبيرة فيه.

الانتخابات جرت على أساس طائفي

■ ماهي مبررات التأخير في رأيكم؟

– ارى ان الظرف الحالي الذي يمر به بلدكم يحتاج إلى حكومة تتضمن كل القوى السياسية حتى لو ادى ذلك إلى ابطاء قابلية الحكومة في اتخاذ القرارات السريعة ، ان من الاساسي ان تكون هناك اغلبية مكونة من عدة اطراف اي ان تحتوى على وجهات واحزاب متعددة سواء كانت للمالكي او علاوي، أي ان هناك مكونات لايمكن تشكيل الحكومة بدونها، نعم هناك اغلبية لكن هناك خصوصية لبلدكم، فهناك احتمال عدم قبول الاقلية ان تلعب دوراً في الحكومة وبالتالي ستقاطع هذه العملية وهذا ربما يشكل أمراً خطيراً جداً.

■ لكن الايعد هذا الامر سيرا على مبدأ المحاصصة كما هو حال النموذج اللبناني مثلاً؟

– ان التأمل في الموقف هو أمر ضروري في حكومة يجب ان يمثل فيها الجميع، وعلينا قبول ذلك، نعم ستكون أقل فعالية بسبب صعوبة الجمع بين المختلفين، ولكن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه من أجل الاستقرار، نحن نأمل ان تكون هذه المرحلة انتقالية، حتى نصل إلى المشهد الذي تتخلص المكونات فيه من هويتها الطائفية .

في هذه الانتخابات كان هناك العديد من الاحزاب التي قدمت نفسها بكونها عراقية،اي انها تقول اننا لسنا طائفيين فالعراقية مثلا قالت نحن لسنا طائفيين بل علمانيون، ودولة القانون قالت اننا لسنا طائفيين فنحن نريد الجميع ،وبالفعل كان العديد من السنة فيها، وكذلك بالنسبة للاحزاب الصغيرة مثل البولاني وابو ريشة قالوا باننا لسنا طائفيين ،وحتى بالنسبة للائتلاف الوطني العراقي فقد قالوا اننا نريد الجميع، لكن في الواقع رأينا الناخبين أثناء عملية التصويت قاموا بالانتخاب على اساس الخط الطائفي، فغالبية السنة صوتوا للقائمة العراقية بالاضافة إلى عدد من الشيعة في بغداد خصوصا وبقية المحافظات، كما ان هناك القليل من السنة قد صوتوا لصالح دولة القانون لكن ليس الكثير منهم على الرغم من كونهم منافسين جيدين اما بالنسبة لقوائم البولاني وابو ريشة فكان التصويت اقل لصالحهم لكنني لا اعرف ان كان هناك من السنة من قد صوت لصالح الائتلاف الوطني اما بالنسبة للاحزاب الكردية فلديها وضعها الخاص وهو امر طبيعي وليس بمشكلة لكن بالنسبة لبقية اجزاء العراق فقد رأينا الناس قد صوتوا طبقا للخط الطائفي في هذه الانتخابات اكثر من الانتخابات التي سبقتها، في لبنان هذه التقسيمات الطائفية تم تنظيمها بمعنى انها مؤسسة فالرئيس مثلا مسيحي ورئيس الوزراء شيعي والناطق باسم البرلمان سني هذه التقسيمات ليست موجودة في الدستور لكنها تمثل الوضع الحاضر، أما فيما يخص الحكومة الجديدة في العراق فنحن نعرف مثلاً ان رئيس الوزراء من الشيعة ورئيس الجمهورية من الكرد او السنة ورئيس البرلمان من السنة او الكرد ان هذه التقسيمات هي ليست شيئاً مؤسساً انها تمثل الواقع لذلك نحن نأمل في الانتخابات االمقبلة مستقبلا ان يتم التغلب عليها وان لايتم التحديد على تلك المواقع .

التصويت ذهب باتجاهات تقسيمية

■ تقول ان الناس صوتوا على أسس طائفية أكثر من السابق وهذا مايؤشر تراجعاً في العملية الديمقراطية وليس تقدماً ؟

– كلا ليس تقدما ،في انتخابات عام ٢٠٠٥ لم يشترك السنة في التصويت ،اما في انتخابات مجالس المحافظات فقد كانت هناك مشاركة كبيرة لهم، لكن في هذه الانتخابات البرلمانية ،على الرغم من ان الاحزاب قدمت نفسها على انها ليست طائفية، لكن التصويت ذهب باتجاهات تقسيمية ،فجزء كبير من الشيعة قد صوتوا لصالح دولة القانون وجزء آخر كبير قد صوت لصالح الائتلاف الوطني، والقليل من الشيعة ايضا صوتوا لصالح القائمة العراقية ومعظم السنة قد صوتوا لها، فالانتخابات مضت بهذا الاتجاه.

■ هل هذا التصويت دليل عافية في ان هناك القليل من الشيعة قد صوتوا لصالح القائمة العراقية؟

– نعم هذا أمر جيد، لكن ايضا دولة القانون قدمت نفسها على انها ليست طائفية ولديها مرشحين جيدين من السنة لكن السنة لم يصوتوا لهم .

■ ما هو تأثير المحيط العربي على تشكيل الحكومة؟

– موقف الدول المجاورة مهم جدا لاستقرار العراق لاسيما ايران والدول العربية خصوصا السعودية ودول الخليج وسوريا ومصر وتركيا، وعلى جميع تلك الدول ان تعي مسألة مهمة جداً، ان العراق هو بلد ذو خصوصية ، نعم انه بلد عربي لكن لديه مكونات غير عربية كالكرد مثلاً، و لديه اغلبية شيعية، على الرغم من ان التقدم الديمقراطي فيه يعتبر شيئا غير مرغوب من قبل البعض، لكنه بلد يسيرعلى الطريق لتأسيس الديمقراطية .

■ هل تعتقد ان البعض من تلك الدول يخشى من التجربة الديمقراطية الحاصلة فيه ؟

– أجاب مبتسماً : انت قلت ذلك وليس أنا .

لايستطيع أحد الهيمنة على العراق

■ هل ان دور تلك الدول سلبي ام ايجابي في تدخلهم بالشأن العراقي ؟

– لضمان استقرار العراق عليهم ان يلعبوا دورا ايجابيا ، ولتحقيق هذا الدورعليهم ان يقبلوا العراق كما هو وليس كما يوصف في السابق، وعليهم ايضا ان يدركوا ان لا احد منهم يستطيع الهيمنة على العراق، وماهو مطلوب الآن هو ايجاد طريقة تلتقي فيها المصالح العراقية والدول المجاورة بشكل متكافئ، فالعراق عليه ايجاد الارضية التي من خلالها يمكن التعامل مع مختلف الدول المجاورة . ونحن نرى تركيا مثلاً قبلت بالوضع وعلى العموم نراها تلعب دوراً ايجابيا في استقرار العراق .

■ بلدكم اتبع النظام الفيدرالي منذ صدور دستوره عام ١٩٤٧ ،العراق وبعد نجاح الفيدرالية في اقليم كردستان هل الوقت ملائم الآن لتكوين فيدرالية الجنوب وفيدرالية الوسط وفي مناطق أخرى؟

– العراق بلد خاص ولايمكن مقارنته ببلد آخر، ومن الضروري ان يكون لديه نظام فيدرالي ،لكنه مثل البلدان الأخرى التي لديها خصوصية يجب ان يوجد له نظام فيدرالي مناسب لطبيعة البلد، كالنظام الفيدرالي في كندا او المملكة المتحدة او مثل ايطاليا ،وفي العراق بعض السمات التي يشابه فيها بعض تلك الدول خاصة في مسألة الحكم الذاتي لمناطق معينة، فمثلا في كندا كيبك لديها نوع من الحكم الذاتي الذي يختلف عن المناطق الاخرى في كندا، وفي المملكة المتحدة اسكتلندا لديها حكم ذاتي يختلف عن الاجزاء الأخرى منها، وفي ايطاليا لدينا مناطق معينة تمتلك تركيبة سكانية ذات لغة واثنية خاصة تختلف عن الاجزاء الاخرى من ايطاليا، ولديهم حكمهم الذاتي الخاص ونحن نعتقد ان العراق صورة مشابهة لتلك النماذج .

تطبيق الفيدرالية في هذا الوقت قد يقود للتقسيم

■ هل ترون ان الظروف الحالية مناسبة لتشكيل تلك الفيدراليات وهل تعتقدون بوجود أرضية شعبية لها في الوقت الحاضر وماهي انعكاساتها لو تحققت؟

– اعتقد ان من المهم ان نعزز التماسك الوطني اولا، وسيكون من الجيد طبقا للدستور ان تدور السلطة على المحافظات المختلفة، واذا ما كانت الرغبة موجودة لدى بعض المحافظات في ان ترتبط لتكون اقليما فهذا امر جيد، وعلينا ان لانفرض هذا الامر عليهم بالقوة في هذا الوقت بالذات، انها مسألة يقررها الشعب العراقي والقوى السياسية فيه، اما نحن لانقدم في هذا المجال وصفة او نصيحة.

■ لكن ما حدث في استفتاء اقليم البصرة برهن على ان النظام الفيدرالي لم يجد المقبولية الشعبية على الاقل في الوقت الحاضر؟

– ما يتعلق بالبصرة كان تكوين اقليم يضم البصرة فقط، لكن الاقليم برأيي كان يجب ان يضم بالاضافة إلى البصرة مثلا ذي قار وميسان، او يمكن ان يتكون اقليم يضم النجف وكربلاء ومحافظات أخرى، اذن هذه نظرة مختلفة وشيء مختلف، وعلينا أيضاً ان نأخذ بنظر الاعتبار الاخطار التي تحدث فيما لو استخدمت الفيدرالية بشكل غير مناسب فانها ستؤدي إلى تقسيم طائفي، بسبب وجود مناطق معينة في داخل البلاد فيها اغلبية كبيرة من السنة او من الشيعة لكن في ذات الوقت هناك مناطق رئيسة ممتزجة السكان أيضاً .

■ لكن وجود هذه المناطق التي تحتوي على اغلبيات ربما سيؤدي إلى التقسيم؟

– من الممكن ان يحدث هذا، اعتقد ان الفيدرالية مفيدة، لكن علينا ان نقرر اولا ما تحتاجه هذه الفيدراليات من مكونات تأسيسية لضمان نجاحها، بالنسبة لكردستان الامر واضح وهو ليس بمشكلة، لكن في بقية اجزاء البلاد ستكون الفيدرالية بين المحافظات الحالية أمراً معقداً جداً، وربما في هذا الوقت سوف تؤثر بشكل سلبي حتى على الاجندة السياسية في العراق.

مثلا في ايطاليا تشكل الدستور لدينا عام ١٩٤٧ وكان الدستور يضم موضوعة الاقاليم ، لكن الاقاليم كانت مؤسسة قبل ان تؤسس الاقاليم الخاصة التي تستند على الاقليات الاثنية او التي لديها خصوصية ،ففي سوتيرول في الشمال لدينا ناس تتكلم الالمانية، وفي صقلية او سردينيا هناك جزيرة لديها مميزات حكم، تلك الاقاليم تم تأسيسها مباشرة بعد الدستور، لكن فيما يتعلق ببقية الأقاليم فقد تم تأسيسها عام ١٩٧٠ لانه كان من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار ان يتم اعادة الاعمار بعد الحرب، ومن ثم تأسيس الاقاليم التي جاء بها الدستور وحينما كان الموقف السياسي مناسباً لذلك، ولو فعلنا ذلك قبل هذا الوقت ربما لأسسنا عناصر من الانقسام السياسي اذا ما تكلمنا عن تأسيس الاقاليم في ذلك الوقت، نعم الدستور الايطالي كفل مسألة تشكيل الأقاليم منذ بداية تشريعه ولكن بعض الاقاليم لم تشكل الا في عام ١٩٧٠ لضمان وحدة البلاد.

لايمكن لاحد معرفة مايحصل في المستقبل

■ وهل هذا مايجب عمله في العراق ؟

– هذا يعتمد على الموقف السياسي فأنا لا استطيع تقييم ما يمكن ان يحصل في المستقبل، لكن للعراق اعتقد ان النظام الفيدرالي نظام جيد لكن مسألة تطبيقه في بقية اجزاء البلاد كالكيفية والوقت، تعتمد على الوضع السياسي اين وكيف ومتى؟

■ بعد زيارة نائب الرئيس الامريكي بايدن كيف ترون الدور الامريكي في تشكيل الحكومة ؟

– اعتقد ان الادارة الامريكية الحالية لا تريد التدخل في تشكيل الحكومة وما يريدونه وما نريده نحن والاتحاد الاوربي هو سرعة تشكيل الحكومة، التي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار الوضع في العراق وان تكون ضامة للجميع.وكما تعرفون ان الولايات المتحدة قررت سحب قواتها من العراق نهاية الشهر الجاري، لكنهم في نفس الوقت يريدون للعراقيين ان يسيطروا بقوة على وضعهم الامني، وباعتقادي ليست هناك اجندة خاصة لدى الاميركان لفرض هذا الحل او ذاك على العراق، وتستطيعون بالطبع سؤالهم عن ذلك، صحيح ان لديهم القدرة والقوة الكبيرة في التدخل، لكن هذا الأمر لم يحصل ولم نلمس اية توجهات بهذا الشأن من قبل الجانب الاميركي.

الدول المجاورة لها تأثيرات كبيرة

■ ولكن هناك دول صغيرة قياسا بالولايات المتحدة لكنها تمارس تأثيراً على تشكيل الحكومة؟

– إذا كنت تقصد دول الجوار فالأمر مختلف، فهم يعرفون البلاد ويعرفون الناس حتى ان هناك روابط عشائرية بين بعض العراقيين ودول الجوار.

■ لكن هذا التأثير ربما يأتي بحكومة مغايرة لأهداف امريكا في العراق ؟

– نعم ربما، لان الدول المجاورة لها تأثيرات كبيرة وروابط دينية وعشائرية مع العراق.

■ كيف يمكن لاميركا وهي التي تنسحب نهاية الشهر الجاري أن تترك العراق فريسة التدخلات الخارجية دون أن تضمن له القوة والاستقرار؟

– ان من الضروري ربما في هذه المرحلة بناء هيكل امني في المنطقة يضمن امن العراق وجواره وحتى لو لم تكن امريكا في العراق فهي موجودة في دول مجاورة، ان الهدف هو بناء نظام امني في المنطقة يضمن امن واستقرارالجميع .

العراق الآن خارج معظم بنود الفصل السابع

■ مساهمة ايطاليا فيما يتعلق بخروج العراق من البند السابع ؟

– نحن نعلم ان العراق الان خارج من معظم بنود الفصل السابع ما عدا بعض المتعلقات، ونحن نؤيد ان يكون العراق حر كلياً وخارج هذا الفصل، ولكن هناك الكثير من المسائل القانونية تحتاج تسوية بسبب الحصار والكثير من متعلقاته لذلك يجب علينا ان نقوم بترتيبات قانونية متماسكة وهذا ربما يكون امراً معقداً ولكن لن يستمر طويلاً.

■ هل من محاولات جدية للحكومة الايطالية من خلالكم بتقريب وجهات النظر بين السياسيين خاصة في ظل الجدل القائم بشأن تشكيل الحكومة؟

– نحن ندعم دائماً عملية المصالحة الوطنية وندعم النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في تسهيل هذه العملية، وفيما يتعلق بمفهوم الحوار السياسي في حكومة لديها قوى سياسية مختلفة بالطبع لانريد التدخل، لكننا نقدم وجهة نظرنا في صالح الاسراع في تشكيلها بأسرع ما يمكن.

■ برأيك هل سيكون هذا الشهر او الشهر المقبل حاسما في تشكيل الحكومة ؟

– انا آمل ان يحصل ذلك ان تبذل جميع القوى السياسية جهدها في تشكيل الحكومة بأسرع مايمكن لان تأخير تشكيلها لايصب بمصلحة احد .

تواجدنا في الناصرية كان إيجابياً جداً

■ ماذا استفادت ايطاليا من تجربة دخولها العراق؟

– نحن لم ندخل العراق منذ البداية ،لكننا دخلناه حينما طلب مجلس الامن الدولي من اعضاء الامم المتحدة دعم العملية السياسية في العراق. وتواجدنا العسكري في الناصرية كان ايجابيا جدا. لقد كانت هناك بعض المشاكل في البداية عام ٢٠٠٤ لكن العلاقات مع السكان بعد ذلك كانت جيدة جداً. وحينما غادر الجنود في شهر كانون الاول من عام ٢٠٠٦ كانوا يديرون عملية تشكيل وتدريب القوات الامنية في تلك المنطقة .وكانت محافظة ذي قار هي المحافظة الثانية التي تم نقل ملفها الامني إلى القوات المحلية . كل هذا حدث في عام ٢٠٠٦ وهذا مايعني ان المهمة تمت بشكل جيد، بعد ذلك استمرينا بالعمل في دعم القوات الامنية ، وقد كانت مهمة تدريبية للناتو شكلت فيها ايطاليا العدد الاكبر من المدربين وكانت قوات شرطتنا الخاصة من الشرطة العسكرية يقومون بتدريب الشرطة الفيدرالية في بغداد وكل المناطق .

■ هل لديكم احصائية عن عدد المدربين الذين ذكرتهم؟

– استطيع اخبارك في قوات الناتو لدينا ثمانين ايطاليا لكن المهم انه منذ عام ٢٠٠٧ كانت هناك ١٨ كتيبة من الشرطة الفيدرالية قد تم تدريبها من قبل الايطاليين، ولم يقتصر الامر على تدريب الكتائب بل ايضا تدريب المدربين العراقيين لذا فان التدريب ليس مقتصراً على الايطاليين وانما أيضاً يتم بواسطة المدربين العراقيين الذين تدربوا على يد الايطاليين، وكعملية طبيعية فقد بدأ عدد المدربين الايطاليين يتضاءل كلما ازداد عدد المدربين العراقيين وهذا يمثل اسهاما مهما للقوات الامنية العراقية .

نحن أول دولة أوربية في حجم التبادل التجاري مع العراق

■ على الرغم من مشاركة ايطاليا بعملية التغيير في العراق، لكن استثماراتها قليلة قياسا لدول اخرى لم تشارك أصلاً في عملية التغيير التي حصلت في العراق؟

– ايطاليا في الوقت الحاضر اول دولة اوربية في التبادل التجاري مع العراق، نحن نستورد من العراق من النفط ما يعادل ثلاثة مليارات يورو سنوياً، ونحن الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة بالنسبة للاستيراد النفطي، وفي مجال الاستثمار بالنسبة لحقول النفط فهناك شركة ايطالية قد وقعت عقدا للاستثمار في حقل الزبير وهو أحد العقود الكبيرة حيث تبلغ قيمته ٧ مليارات دولار خلال السنوات القليلة االمقبلة وسوف يرتفع إلى ٢٠ مليار دولار خلال العقدين المقبلين، ولذلك فهو استثمار كبير جداً وبالنسبة للحقول الاخرى فهناك استثمارات كبيرة للشركات الايطالية مع شركات دول اخرى تود الاستثمار في العراق، لكن بالطبع يبقى الوضع الأمني غير مشجع في الوقت الحالي بالاضافة إلى صعوبات أخرى اوجدتها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، فحينما تريد ان تذهب في الواقع لكي تستثمر فهناك الكثير من التشريعات التي لا تشجع على الاستثمار.

■ وهل هذه الصعوبات تكمن في قانون الاستثمار أم في آليات التطبيق؟

– قانون الاستثمار جيد لكن القواعد مترابطة فيما بينها فمثلا كيف يمكن جلب رأس المال وسط امور لا تشجع على الاستثمار، خصوصا حينما يرتبط العمل بالاشتراك مع شركات حكومية. اما فيما يخص التجارة لقد كان تصديرنا محدوداً جدا لكن منذ عام ٢٠٠٧ تضاعف خمس مرات صحيح اننا نستورد ما يقرب من ثلاثة مليارات يورو لكننا صدرنا إلى العراق ما تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٨.

العراقيون يرفضون الطائفية

■ بعد اربع سنوات من وجودك في العراق كيف وجدت الشعب العراقي؟

– انا احترم الشعب العراقي على الكيفية التي تجاوز بها تلك الفترات العصيبة؛ وقد رأيت بأم عيني ما حصل في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، والمحاولات الكبيرة لاذكاء الحرب الاهلية بين الطوائف العراقية، لكن حكمة العراقيين واصالتهم وثقافتهم منعتهم من الدخول فيها في ذلك الوقت، والان هناك عصابات ارهابية تحاول ن تجعل الناس يقتلون بعضهم البعض، لكن الاغلبية العظمى من العراقيين يرفضون ذلك وهذا ما يعني حقيقة ان هناك نضجاً في الوعي وهذا أمر جيد للمستقبل، وعلى القادة السياسيين ان يعكسوا هذه الحقيقة في دوائر عملهم، وعلى دول الجوار ان تقبل بحقيقة ووضع العراق الجديد .

■ هل تعلمت شيئا من العربية خلال وجودك في العراق ؟

– استطيع التلفظ ببعض الكلمات لكنني لا استطيع النطق بها، واستطيع عن احزر عن ماذا تتكلم بالعربية لكنني لا استطيع التكلم .

لضمان استقرار العراق على دول الجوار ان يلعبوا دورا ايجابيا، ولتحقيق هذا الدورعليهم ان يقبلوا العراق كما هو وليس كما يوصف في السابق، وعليهم ايضا ان يدركوا ان لا احد منهم يستطيع الهيمنة على العراق

انها المشكلة الكبرى في الوقت الحاضر فبعد عدة اشهر على انتهاء الانتخابات لم تتشكل الحكومة، ومن الطبيعي كلما مر مزيد من الوقت كلما ازدادت الصعوبات، نحتاج إلى حكومة تتضمن جميع مكونات الشعب العراقي

ايطاليا في الوقت الحاضر اول دولة اوربية في التبادل التجاري مع العراق، نحن نستورد من العراق من النفط ما يعادل ثلاثة مليارات يورو سنوياً، ونحن الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة بالنسبة للاستيراد النفطي

■ العراق الآن خارج من معظم بنود الفصل السابع ما عدا بعض المتعلقات.

ضيف الخميس مع المحرر